

خلال الاحتفال بيوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.. د. رسيلارامان:

حوافز الاستثمارية الصناعية الوطنية

بنك الدوحة قدم تسهيلات تفوق «1.5» مليار لشركات الصغيرة

الشركات الصغيرة والمتوسطة تحظى بتسهيلات ائتمانية كبرى



بنك الدوحة



د. رسيلارامان

**قطر أقرت حزمة دعم
للقطاع الخاص بـ «75» ملياري**

الوطن

الدوحة

نظمت كل من غرفة تجارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجلس ترويج صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ندوة دولية عبر الإنترنت احتفاءً بيوم العالمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أمس بالاشتراك مع مركز الهند للتجارة الدولية. وقد ألقى الكلمة الافتتاحية إيه كيه شارما، سكرتير وزارة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالحكومة الهندية. وشارك متحدثون آخرون في الندوة منهم سعادة السيد سانجاي كومار فيرما سفير الهند لدى اليابان، وشاندراكانت سالونخي مؤسس ورئيس غرفة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الهندية ومركز الهند للتجارة الدولية. وشارك كذلك متحدثون بارزون منهم الدكتور ر. رسيلارامان الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة في قطر، وأحمد عثمان رئيس المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، واشنطن دي سي، الولايات المتحدة الأمريكية، وفيرين جوشى الرئيس التنفيذي ورئيس شركة سيجما للصناعات الكهربائية الأمريكية، وشيشير جوشيبورا الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة براج للصناعات في الهند، وبرامود جويال رئيس مجلس الإدارة غرفة التجارة الهندية الكندية، وأجاي جها مدير شركة دينتيك المحذودة في الولايات المتحدة الأمريكية. خلال الندوة، تحدث الدكتور ر. رسيلارامان عن الاقتصاد العالمي قائلاً: «وفقاً للتقرير صندوق النقد الدولي في يونيو 2020، يتوقع انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.9% في عام 2020 أي بانخفاض قدره 1.9 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الاقتصادية العالمية لشهر أبريل 2020؛ حيث كان لجائحة كورونا

الاقتصاد سواء في مجال التصنيع أو التجارة أو الخدمات أو التعليم أو الضيافة أو تمويل سلسلة التوريد.. إلخ. وقد قام بنك الدوحة بمنح تسهيلات ائتمانية بقيمة تزيد عن 1.5 مليار ريال قطري لأكثر من 750 عميلاً. كما قدم دعماً للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأوقات العصيبة مثل الحصار وجائحة كورونا وغيرها، وذلك في شكل تقديم تمويل إضافي أو تأجيل للدفعات بالإضافة إلى الدعم من خلال البرامج التي ترعاها الحكومة. وقد دخل بنك الدوحة في شراكة مع بنك قطر للتنمية بموجب برنامج الضمانات الوطنية للاستجابة لتداعيات كورونا (كوفيد - 19) والذي أعلنت عنه دولة قطر. ويقدم البرنامج ضمانات مدعاومة من وزارة المالية بقيمة 3 مليارات ريال قطري للقطاعات المؤهلة العاملة في القطاع الخاص. ويقوم البرنامج بتمويل مدفوعات الراتب والإيجارات المستحقة لمدة 6 أشهر مع منح فترة سداد تصل حتى 36 شهراً وفترة سماح تصل إلى 12 شهراً بمعدل فائدة منخفض جدًا من صفر % إلى QMR 2+ % استناداً إلى مدة التسهيلات الائتمانية المنوحة. كما أن البرنامج يعفي المفترض من سداد أية فائدة خلال الاثنتeen عشر شهراً الأولى. ويساهم البرنامج في معالجة مشاكل السيولة الحالية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص لتتمكنها من دفع رواتب الموظفين والإيجار ولضمان استمرارية الأعمال. هذا وتتوفر وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى البنك المعروفة باسم «تطوير» تسهيلات ممولة وغير ممولة، كما أن الوحدة تشارك أيضاً في برنامج الضمان الائتماني. والجدير بالذكر أن بنك الدوحة يمتلك ثلاثة فروع في الهند، كما أن البنك على أتم استعداد لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الهند التي تتطلع إلى إقامة مشاريع استثمارية في دولة قطر.

إنشاء مصانع في قطر، وقد كان بنك الدوحة أول بنك في قطر يبدأ تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث قام بإنشاء وحدة متخصصة لأعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2008 باسم (تطوير)، كما أن بنك الدوحة على طليعة البنوك في قطر بإمكانية حصولها على تكنولوجيا أفضل، وتسهيلات ائتمانية بشروط أفضل، ومميزات ضريبية، بالإضافة إلى قرب الموقع المتكامل للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقوم بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في جميع قطاعات حواجز مالية للمستثمرين الراغبين في

رأسمال بقيمة لا تقل عن 200 ألف ريال قطري وحجم المبيعات لديها لا يتجاوز 100 مليون ريال قطري والتسهيلات الائتمانية لا تتجاوز 40 مليون ريال قطري. وتحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قطر بشكل كما أن بنك الدوحة في طليعة البنك في قطر في إمكانية الحصول على تكنولوجيا أفضل، وتسهيلات ائتمانية بشروط أفضل، ومميزات ضريبية، بالإضافة إلى قرب الموقع الجغرافي من كل من أوروبا وأسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم الحكومة حواجز مالية للمستثمرين الراغبين في

سنادات سيادية بقيمة بلغت 10 مليارات دولار في الأسواق العالمية، تتواءم على 3 شرائح الأولى لأجل خمس سنوات والثانية لأجل 10 سنوات والثالثة لأجل 30 عاماً. وقد ساهمت إصلاحات التنمية المستدامة في قطر بشكل فعال في الحد من آثار وباء كورونا». وتابع قائلاً: «أعلنت دولة قطر عن حزم يصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحفيزية بقيمة 75 مليار ريال قطري للقطاع الخاص للمساعدة في التخفيف من الآثار الاقتصادية الناتجة عن تفشي وباء كورونا، وقد قامت دولة قطر في أبريل 2020 ببيع